

أربع وزراء في امتحانات الثانوية لأول مرة تشرف الأسئلة وتركب كاميرات في قاعات المراقبة تأمين الأجواء الامتحانية والظروف المناسبة للطلاب القادمين عبر المعابر



| محمود الصالح

أكد وزير التربية دارم طباع في تصريح له لـ«الوطن» عقد اجتماع نوعي أمس في وزارة التربية بحضور وزراء الإدارة المحلية والداخلية والاتصالات والنقطة وعدد من المعنيين بموضوع الامتحانات تمت خلاله مناقشة الاستعدادات المتخذة لإجراء العمليات الامتحانية للشهادتين الأساسي والثانوي.

وأوضح طباع أنه تم بحث الإجراءات التنفيذية المطلوبة لضمان إنجاز العملية الامتحانية بشكل هادئ، وتوفير كل الظروف التربوية والصحية للطلاب ليقدّموا امتحاناتهم بكل هدوء، وضمن أجواء إيجابية تمكنهم من وضع نتائج تعليمهم ودراساتهم خلال السنوات الماضية في الورقة الامتحانية.

وعن موضوع تركيب كاميرات مراقبة للقاعات الامتحانية أكد وزير التربية أن هذه التجربة تطبق لأول مرة، وهي بالتأكيد لن تشمل كل المراكز الامتحانية، لكن ستكون لها إيجابيات كثيرة في ضبط العملية الامتحانية لصالح الطلبة.

وعن رأي الوزارة في إمكانية التزام المراقبين والمصححين في العملية الامتحانية نتيجة التكاليف العالية للمواصلات، أوضح طباع أنه على قناعة أن جميع المعلمين سيلتزمون بواجبهم سواء المراقبة أو التصحيح، وهناك تنسيق مع المحافظين لتوفير كل ما تحتاج إليه العملية الامتحانية، سواء من باصات أو وسائل لوجستية أخرى.

وأشاد طباع بجهود الوزارات المعنية، والمحافظين وقادة الشرطة، ومديري التربية، والصحة، لضمان سير العملية الامتحانية، لافتاً إلى أن الوزارة وضعت آلية تفصيلية تستل إلى كل محافظة بهدف التخفيف عن الأعباء على الأبناء التلاميذ والطلاب، مؤكداً وجوب تحمل جميع المعنيين المسؤولية في تأمين البيئة الامتحانية سواء أكان في مجال تجهيز المراكز الامتحانية أم تطبيق البروتوكول الصحي أو إصبال الأسئلة والمحلية والبيئة تسريبها، وضبط الغش.

أربع وزراء في امتحانات الثانوية

ويبين طباع أنه تم منح مديريات التربية الدور الكامل في إدارة الامتحانات عن طريق تشفير الملفات الخاصة بالأسئلة الامتحانية، لتقوم لجنة في مديريات التربية بطباعة وتوزيع الأسئلة على المراكز الامتحانية، وأي مخالفة مقصودة تنتجها الإنهاء من الخدمة، مشيراً إلى أنه تم فتح المعايير الحدودية، طالباً بالتنسيق الكامل عبر الهلال الأحمر لتسهيل دخول التلاميذ والطلاب لأداء امتحاناتهم، معرباً بعد نجاح العملية الامتحانية التي تأتي بعد أيام قليلة من الانتخابات الرئاسية.

وكان الاجتماع النوعي قد استعرض التحضيرات لامتحانات الشهادة الثانوية والتعليم الأساسي، وكان محور الاجتماع التشاركي النوعي الذي عقد عبر المنصة الإلكترونية والذي ضم وزراء التربية دارم طباع، والإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف، والداخلية محمد الرحمن

والاتصالات والنقطة إيهاب الخطيب، ورئيس المكتب التنفيذي لقيادة المعلمين وحيد زعل، مع المحافظين، وقادة الشرطة، ومديري التربية والصحة، بحضور معاوني وزير التربية، ومديري الإدارة المركزية بالوزارة.

وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أوضح أن نجاح سير العملية الامتحانية دليل قوة الدولة السورية، لافتاً إلى أن ما تقوم به الوزارة من إجراءات، يهدف إلى ضمان سلامة العملية الامتحانية بما يليق بسمة الشهادة السورية، مبدياً استعداد الوزارة لتأمين متطلبات العملية الامتحانية.

أما وزير الداخلية محمد رحمون فقد أبدى استعداد الوزارة بكل طاقتها لمساندة وزارة التربية بالتعاون مع قادة الشرطة لاسمياً في مجال ضبط الحالة الأمنية ضمن المراكز الامتحانية وخارجها ومنع

التجمعات، وأي تشويش قد يؤثر في تركيز الطلاب.

وزير الاتصالات والنقطة إيهاب الخطيب أكد حرصه على التعاون لتقديم ما يلزم لجهة إرسال الملفات المعنية بالأسئلة عبر الشبكة السورية الوطنية، واستخدام خوارزميات التشفير المعيارية، مبدياً استعداد فريق الاتصالات لتقديم الدعم اللازم لإنجاح العملية الامتحانية.

معاون وزير التربية عبد الكريم حماد قدم لمحة موجزة عن الإجراءات المتبعة لامتحانات الشهادة العامة بمختلف فروعها لدورة ٢٠٢١، تضمنت البرامج الامتحانية، وأعداد المسجلين لدورة ٢٠٢١ في شهادتي التعليم الأساسي والإعدادية الشرعية ٣١٦١٢١ تلميذاً وتلميذة، والمسجلين للشهادتين الثانوية بمختلف المراكز ٢٥٠٤٤٥ طالباً وطالبة، وأعداد المراكز الامتحانية ٤٨٥٥ مركزاً، بالإضافة

إلى استعدادات الوزارة وإجراءاتها لحماية العملية الامتحانية.

رئيس المكتب التنفيذي لقيادة المعلمين وحيد زعل شكر وزارة التربية لجهودها المبذولة مع الوزارات المعنية في وضع طريقة جديدة لتشفير الأسئلة، لافتاً إلى وجود ترتيبات على مستوى سورية من أجل العملية الامتحانية.

المدير العام للهيئة الوطنية لخدمات الشبكة على علي، بين أنه تم توليد شهادات خاصة بالتشفير ستوزع على مديريات التربية في المحافظات، حيث ستقوم الإدارة المركزية في وزارة التربية بتشغيل الملفات الخاصة بالعملية الامتحانية، وإرسالها إلى مديريات التربية في المحافظات، ليتم فك الملفات وطباعتها وتوزيعها على المراكز الامتحانية، وهذه الشهادات صادرة عن مركز التصديق الإلكتروني التابع للهيئة وفق المعايير والضوابط المعيارية.

التربية: الأجور تخضع للقوانين وللكتلة النقدية المرصودة

مدرسون يعزفون عن المراقبة والتصحيح بسبب تدني أجورها ٢٠٠ ليرة لا تكفي أجره المواصلات



| السويداء- عبيد صميمية

الأجور المتدنية لمراقبة الامتحانات التي لا تتناسب مع أجور المواصلات وخاصة لشهادتي التعليم الأساسي والثانوي أدت إلى إجماع الكثير من المدرسين عن المراقبة وخاصة مع عدم تجاوز أجور ساعة المراقبة ٣٠٠ ليرة فضلاً عن المعاناة اليومية في الذهاب للمراكز الامتحانية وخاصة لمن يقطن في الريف من المدرسين الذين تبعد قرانهم عشرات الكيلو مترات عن المراكز الامتحانية الأمر الذي يضطرهم لدفع مبالغ تعادل أضعاف أجور المراقبة.

وأكد عدد من المدرسين ممن تواصلوا مع «الوطن» أن من الأسباب التي دفعت المدرسين للعزوف عن المراقبة عدا الأجور القليلة أن فترة الامتحانات تتزامن مع ارتباطهم بأعمال أخرى ولاسيما أن كل مدرس في حقيقة الأمر يعمل عملاً أو عملين إضافيين إلى جانب مهنته لمحاولة تأمين أبسط متطلبات حياة أسرته المعيشية فلا يمكن الاستغناء عنها فترة الامتحانات لأن أجور المراقبة الزهيدة لن تغطي تكاليف الحياة المعيشية.

كما شكّاه عدد آخر من المدرسين من تدني أجور التصحيح وخاصة أن طبيعة المواد العلمية كالرياضيات والعلوم صعبة وتتطلب جهداً ومع ذلك يبقى ما يتقاضاه مصححو هذه المادة قليلاً مقارنة بما يتقاضاه مدرسو

مادتي التربية الوطنية والإسلامية واللغات مؤكداً غياب المعيار الحقيقي لأجور التصحيح والتي يجب أن تحكمها طبيعة المادة.

كما أوضح المدرسون في شكواهم أن مديرية التربية تقوم في فترة الامتحانات بتأمين وسائل نقل على نفقتها إلى كل المراكز الامتحانية إلا أن ذلك يغيب عند البدء بعملية تصحيح الأوراق ما يضطر هؤلاء المدرسين إلى دفع مبالغ مالية كأجور مواصلات من الريف إلى مراكز التصحيح التي تتركز حصراً في المدينة، وهي أضعاف

ما يتقاضونه من أجور تصحيح.

والمسألة المهمة التي لم يغلّفها المدرسون هي انعدام العدالة في صرف تعويضات المراقبة والتصحيح حيث يتقاضى المدرس عن المراقبة والتصحيح للشهادتين مبلغاً لا يتجاوز أربعين ألف ليرة في أحسن الأحوال، على حين يتقاضى مدير التربية ومعاونوه والمندوبون والعمالون في دائرة الامتحانات أو ما يسمى جهاز الإشراف على الامتحانات مبالغ تفوق هذا المبلغ أضعافاً مضاعفة رغم أنهم لا يبذلون الجهد الذي يبذله المدرس.

مدير التربية في السويداء بسام أبو محمود أوضح لـ«الوطن» أن الآلية المتبعة بتقاضى الأجور تخضع لجملة من القوانين والتعليمات ووفق الكتلة النقدية المرصودة لكل مادة وعدد المدرسين لهذه المادة الذين يتم اعتمادهم مع نهاية كل عام دراسي بالإضافة لنسبة الإنجاز.

أبو محمود أكد عدم وجود تمييز بين مادة وأخرى ويعود سبب تقاضي مدرسي التربية الوطنية والإسلامية مبلغاً أكبر من غيرهم لأنهم يصححون أوراق امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوي مقابل عدد مدرسين لا يتجاوز ٥٠ مدرساً على حين يصحح مدرسو مادة الرياضيات أوراق الشهادة الثانوية الفرع العلمي فقط.

وأضاف أبو محمود: «تقع المسؤولية الأكبر على عاتق الموجه المختص لكل مادة، لكونه على تماس مباشر مع المدرسين المكلفين ومراكزهم الامتحانية، وهو الشاهد الأول على حسن سير العملية الامتحانية بكل جوانبها».

أما بالنسبة للحوالات بين أبو محمود أنه يتم احتسابها على أساس المسافة الكيلومترية المقطوعة بالنسبة للراتب المقطوع. فكل ٥٢ كم يقطعها المدرس المكلف ذهاباً فقط تحسب جولة، علماً أن مديرية التربية تتكفل بنقل المدرسين المكلفين إلى المراكز الامتحانية على نفقتها الخاصة.



اسمنت البادية (ش.م.م.)
AL BADIA CEMENT (JSC)

إعلان شركة اسمنت البادية عن توزيع أرباح العام 2020

بناءً على قرار الهيئة العامة لشركة اسمنت البادية المنعقدة يوم الاثنين الموافق 26/04/2021 تعلن شركة اسمنت البادية (ش.م.م.) عن توزيع أرباح للسادة المساهمين عن العام 2020، وذلك اعتباراً من تاريخ 11/05/2021. علماً بأن الأرباح تستحق للملكي الأسهم حتى تاريخ 25/04/2021 وفقاً للسجلات الواردة من سوق دمشق للأوراق المالية.

يرجى من السادة المساهمين التواصل الفوري مع الشركة من أجل تحديث البيانات وتزويد المعلومات الخاصة بحسابهم المصرفي في سوريا، على أن تكون معلومات الحساب المصرفي كاملة (الاسم الثلاثي لصاحب الحساب، اسم المصرف، فرع المصرف، رقم الحساب) وأن يكون الحساب المصرفي بنفس اسم المساهم الموجود في سجلات المساهمين في الشركة.

على المساهمين ممن لا تتوفر لديهم حسابات مصرفية إرسال طلب إصدار شيك يصرف للمستفيد الأول باسم المساهم حصرياً وتزويد قسم علاقات المساهمين في الشركة بمحافظته الإقامة ليصار إلى استلام الشيكات من مكاتب شركة أرامكس في محافظاتهم.

يمكن إرسال المعلومات عبر الايميل الإلكتروني أو الفاكس أو من خلال رسالة نصية عبر الواتس آب حسب ما هو موضح أدناه.

قسم علاقات المساهمين

هاتف: 963 11 9798

جوال (واتس آب): 963 958 004 584

فاكس: 963 11 2140095

ايميل: investor.relations@albadiacement.com

فروج العيد يطير بحماسة!



| حماة- محمد أحمد خبازي

شهدت أسعار الفروج المرتفعة بأسواق حماة، ارتفاعات جديدة طارئة بفترة تحضيرات العيد، نتيجة الطلب المتزايد على أجزائه وتخلي المواطنين عن اللحوم الحمراء إلا فيما ندر.

وبين مواطنون لـ«الوطن» أن أسعار الفروج طارت بفترة العيد، ولكن مع ذلك تبقى أقل سعراً من اللحوم الحمراء التي لا يمكن لذوي المداخل المحدودة مقاربتها.

ولفت عدد منهم إلى أنهم -ورغم تلك الارتفاعات- اشتروا فرايج كاملة أو أجزاء منها للعيد، وخصوصاً بعد قبضهم المنحة.

وعزا عدد من الباعة ارتفاع أسعار الفروج بهذه الأيام، إلى المرين الذين يبيعونه بأسعار مرتفعة من أرض المداجن، وهي ما بين ٧ آلاف إلى ٧٥٠٠ ليرة للكيلو.

وبيّنوا أن كيلو الفروج المنلف يباع بـ ٨٢٠٠ ليرة، ومن الصدر بعظمه بـ ١١ ألف ليرة، ومن الصدر المشفى بـ ١٢ ألف ليرة، ومن الفخذ ما بين ٧ آلاف إلى ٧٥٠٠ ليرة، ومن الفروج الكامل المشفى بـ ١٢

الغلف ليصبح بوزن ٢ كيلو، وقيمتها بالأسعار الراهجة بالسوق السوداء ٦٤٠٠ ليرة.

وشكوا من شح المقتن العلفي اللازم لأفواج التربية لديهم بمؤسسة الأعلاف، ومن التأخر بتوزيعها إن وجدت.

ومن جهته بين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رياض زيود لـ«الوطن» أن أسعار الفروج كاملاً أو مجزأ محددة بالنشرة الترمينية

الرسمية، وقد روعي عند وضعها كل تكاليف التربية والإنتاج وهو أمر ربح معقولة للمربين والمشتغلين بصناعة الدواجن، وأي مخالفة لها تستوجب المساءلة والعقوبة المنصوص عنها بالمرسوم رقم ٨ للعام ٢٠٢١.

وأوضح أن النشرة الترمينية التي أصدرت بتاريخ ٨ الشهر الجاري، حدد فيها ٨١٠٠ ليرة لكيلو الفروج المذبوح والمنلف، و١٥٥٠٠ ليرة لكيلو الصدر بعظمه و١١٣٠٠ ليرة لكيلو الصدر المشفى، و٦٨٠٠ ليرة لكيلو الفخذ ذي القصبة الطويلة و٧٠٠٠ ليرة لذي القصبة القصيرة، و١٠ آلاف ليرة لكيلو الفروج المشفى.

ولفت زيود إلى أن الباعة يعمدون في هذه الأيام وأكثر من قبل، إلى الغش باللحم عموماً والفروج خصوصاً نتيجة الإقبال عليه ما قبل العيد، وذلك بخطط الجلد النتر وحتى العظام المفرومة مع لحمه وبيعها على أنها كباب، لتحقيق أكبر ربح ممكن.

وأشار إلى أن دوريات حماية المستهلك نظمت منذ بداية الشهر الجاري المتعثرات من الضبوط بحق المخالفين الذين ارتكبوا مخالفات البيع بسعر زائد، والغش باللحم الحمراء والبيض.